

امتناع الحكومة عن عدم تقديم برنامجها لمدة 3 أشهر يعد مخالفة صارخة للدستور

# صفاء تستجوب رئيس الوزراء عن عدم تقديم برنامج عمل الحكومة وفق ما هو مبين في الدستور وامتلاء البرنامج بالتناقضات والتوجهات السلبية



صفاء الهاشم

قدمت النائبة صفاء الهاشم استجواباً لسوء رئيس مجلس استناداً الى المواد 100 و101 و102 من الدستور، وإلى المواد 133 و134 و135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وجاء نص الاستجواب بما يلي:

قال تعالى: (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) (الأنعام:1).

وقال سبحانه جل وعلا: (وقفوهم إنهم مسؤولون) (الصافات: 24).

باعتد الله تعالى والفضاء عليه كما ينبغي لجلاله وعظمته وكامله، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وصفوة أنبيائه، أقدم بالاستجواب المائل، انطلاقاً من أمانة القسم، وتحملاً لمسؤوليتي كنايب يمثل الأمة، وكى تكون الصورة واضحة وجليّة أمام زملائي الكرام ممثلي الأمة، الذين سيكون لهم الكلمة الفصل تجاه ما يتضمنه هذا الاستجواب من مخالفات صارخة للدستور والقانون، بطيبي لي الاستقلال بقول الراجل الكبير د.عثمان عبدالمالك الصالح - طبيب الله تراه - الذي قال: «إن مكان الحرية هي: ضمانات حية، وقلوب زكية، وعقول ذكية، فإن خدمت روحها في مكانها، فلا دساتير تنفع، ولا قوانين تردع، ولا محاكم تمنع من أن يحل محلها الفهر والقسر والاستبداد والحجر، فيتكتم الضيق وترتفع هامات الشعب، وتتوارى المشجاعة ويسود الجبن، وينزوي الوفاء، فتشتط الخيانة، وينكس العدل رأسه، ويعم الظلم، وتتعالى صيحات الغفاق وتغني شياطينه على أنغام الطبقة والمحظوظة والمحسوبة».

أهمية الاستجواب وأساسه الدستوري

في يوم الثلاثاء الموافق 23 يوليو 2013 أولنا الشعب الكويتي الكريم بقائه الغالية، وأنقل أعناقنا بمسؤولية تمثيل الأمة، فكان لزاماً علينا النهوض بواجباتنا الدستورية والوطنية تجاه وطن عاتى أزمتا منتائلة وشهد تقهقراً على الأصعدة كافة، جراء ضعف الإدارة وسوء الأداء والسياسة الخاطئة التي ينتهجها وتحمل مسؤوليتها سمو رئيس مجلس الوزراء. وبما أن المسؤولية الوزارية تعتبر ركيزة النظام البرلماني، فإنها تمثل أحد أركانها الجوهرية، والسذي ترتب على تخلفها انتفاء الطبيعة البرلمانية ووجوب البحث عن تكييف آخر للنظام السائد. والدستور الذي أقر في المادة 50 مبدأ الفصل بين السلطات، فقد استهدف أيضاً خلق توازن وتعاون بين السلطات على

نحو يمنع استبداد سلطة على أخرى، كان يتم وأد أداة الاستجواب، مقابل الإفراط في حماية رئيس الوزراء من المساءلة السياسية المستحقة، حتى وإن كانت وفق الأطر الدستورية، وتهدف إلى تقويم اعوجاج أو تصويب أخطاء جاءت نتيجة أداء عقيم شغل البلاد وأدى السى تأخرها وتراجعها على الإصعدة كافة.

وباستقراء نصوص مواد الدستور، نجد أن المسؤولية السياسية يتحملها سمو رئيس مجلس الوزراء، وهي قائمة دون ادنى شك، ولعله من المناسب الإشارة إلى نصوص مواد الدستور التي كفلت حق النايب في المساءلة السياسية، حيث نصت المادة 6 منه على أن: «نظام الحكم في الكويت ديموقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور».

وجاء في نص المادة 100 أن: «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجهه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

وقد نصت المادة 102 من الدستور على أن: «لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع القضاء به مع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء رفع الأمر إلى رئيس الدولة».

وبهذا النص، يظهر جلياً أن المسؤولية السياسية لرئيس مجلس الوزراء قد اتخذت صورة خاصة مغايرة عن المسؤولية الفردية للوزير وإن تشابهت معها في بعض التواحي مثل الإجراءات المنجبة

في طرح الثقة وما قد تنتهي إليه، وبذا، يقوم الاستجواب المائل على أساس سليم وصحيح من الواقع ومتوافق مع قواعد الدستور ومذكرته التفسيرية وأحكام وقرارات المحكمة الدستورية، خصوصاً ان المحكمة الدستورية وضعت معيار التفسير مفهوم السياسة العامة في قرارها التفسيري رقم 10 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2011، حيث حددت مفهوم السياسة العامة الذي يسأل عنه رئيس مجلس الوزراء بأنه: «الإطار الذي تتخذه الحكومة نهجاً لها في توجيه العمل الذي تسير على خطاه وزارات الدولة ومصالحها وما تنوي الحكومة النهوض به من أعمال ومشروعات وخطط مستقبلية في المجالات المختلفة».

وبما أن القاعدة الدستورية المستقرة في جميع الأنظمة البرلمانية تؤكد على أن: «أيضا توجد السلطة توجد المسؤولية» فمعنى هذا أنه متى افترقت المسؤولية عن السلطة وصارت بمنأى عن المساءلة والحساب، فسيفقد هذا تلقائياً إلى الديكتاتورية والاستبداد والانحراف.

وغني عن البيان أن المادة 98 من الدستور، ألزمت الحكومة بتقديم برنامجها ولم تلزم وزيراً يعينه وإنما الحكومة بأكملها والذي يمثلها رئيس مجلس الوزراء، وبما ان برنامج عمل الحكومة هو الوجهة الرئيسية لسياسة الحكومة، فإن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء قائمة ومباشرة بلا ادنى شك.

وبناء على ما سبق، أتقدم بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وهو مكون من محور واحد: «برنامج عمل الحكومة».

أولا: عدم تقديم برنامج عمل

الحكومة وفق ما هو مبين في الدستور: نصت المادة 98 من الدستور على أن: «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجه إلى مجلس الأمة، وللمجلس ان يبدى ما يراه من ملاحظات يصد هذا البرنامج». وفي هذا تقول المذكرة التفسيرية انه قس: «أوجبت هذه المادة على كل وزارة جديدة ان تتقدم فور تشكيلها ببرنامجه إلى مجلس الأمة، ولكنها لم تشترط لبقاء الوزارة في بها على المجلس، بل اكتفت بالحكم طرح موضوع الثقة الذي تتخذه الحكومة نهجاً لها في توجيه العمل الذي تسير على خطاه وزارات الدولة ومصالحها وما تنوي الحكومة النهوض به من أعمال ومشروعات وخطط مستقبلية في المجالات المختلفة».

وبما أن القاعدة الدستورية المستقرة في جميع الأنظمة البرلمانية تؤكد على أن: «أيضا توجد السلطة توجد المسؤولية» فمعنى هذا أنه متى افترقت المسؤولية عن السلطة وصارت بمنأى عن المساءلة والحساب، فسيفقد هذا تلقائياً إلى الديكتاتورية والاستبداد والانحراف.

وغني عن البيان أن المادة 98 من الدستور، ألزمت الحكومة بتقديم برنامجها ولم تلزم وزيراً يعينه وإنما الحكومة بأكملها والذي يمثلها رئيس مجلس الوزراء، وبما ان برنامج عمل الحكومة هو الوجهة الرئيسية لسياسة الحكومة، فإن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء قائمة ومباشرة بلا ادنى شك.

وبناء على ما سبق، أتقدم بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وهو مكون من محور واحد: «برنامج عمل الحكومة».

أولا: عدم تقديم برنامج عمل

الحكومة وفق ما هو مبين في المذكرة التفسيرية لفظ «أوجبت» للتأكيد على الوجوب، وللتلبدل على الزام الحكومة بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها. وبما ان الحكومة قدمت برنامج عملها بعد ماطلة بالدستور، فليس من شأن ذلك إسباع صفة الشرعية على تأخرها او اعتبار ان المخالفة غير قائمة ولا يمكن محاسبة الحكومة عنها، فمن يتمعن في نص المادة 98 فسيفجد ان صفة الوجوب تفرض على رئيس مجلس الوزراء وضع مرتباته وبرنامج عمل حكومته، ومن ثم يختار من الوزراء من هو قادر على تنفيذ البرنامج، وعلى هذا الأساس تشكل الوزارة، وتقدم الحكومة برنامج عملها في اول جلسة لمجلس الأمة، وفي هذا تجسبد للفظ «فور» الواردة في المادة المشار إليها أعلاه.

● ثانياً: برنامج عمل مليء بالتناقضات والتوجهات السلبية على نحو مخالف للقوانين السارية.

قدمت الحكومة برنامج عملها وقد احتوى على العديد من التناقضات والتوجهات السلبية التي تهدف إلى إيقال كامل المواطنين بزيادة رسوم الخدمات وفرض الضرائب وتخفيض الإنفاق الاجتماعي وتخفيض دعم السلع، حيث كشفت الحكومة صراحة عن سعيها إلى: «تعديل نظام الرسوم والأسعار على السلع والخدمات العامة».. ومثل هذا التوجه لا يمكن القبول به بوجود فوائض مالية تزيد على 13 مليار دينار، وفي ظل ترد عام في مستوى جميع الخدمات الحكومية، فضلاً عن فشلها في حل المشكلة المرورية، وتسببها في تفاقم المشكلة الإسكانية، وترأخيتها

وردد في الخدمات الطبية، وفتأخرها بإنجاز معاملات المواطنين، وعجزها عن تدشين الحكومة الإلكترونية، وغرقها في البيروقراطية، وعلى هذا، لا يستقيم الحديث عن زيادة رسوم وفرض ضرائب، والخدمات الحكومية بمثل هذا السوء.

ولقد حدد برنامج عمل الحكومة، مجموعة مستهدفات لاستدامة دولة الرفاه، وهي في حقيقتها لا تستهدف تحقيق الرفاه في أي مجال، إذ ان طموح البرنامج الذي اختار 18 محوراً مرتبطاً بمؤشرات عالمية، لم يتعد ترتيب 32 عالمياً، فسكان الهدف جُحولا ومتواضعاً على الرغم من ان الحياور متروعة ليطم تحقيقها بعد مرور 4 سنوات أو هكذا يفترض.

فعلى صعيد التعليم، تتبوأ الكويت حالياً الترتيب 104 عالمياً، وبرنامج عمل الحكومة يستهدف الترتيب 80 خلال 4 سنوات، علماً أن ترتيب الكويت في العام 2009 كان 81 عالمياً، ومعنى هذا ان أقصى طموحات برنامج عمل الحكومة هو بعودة الكويت إلى ترتيبها السابق؛ وفي الشأن الصحي، فإن الكويت تحتل حالياً الترتيب 36 في مؤشر الخدمات الصحية، ويستهدف البرنامج الوصول إلى الترتيب 33 خلال 4 سنوات، علماً أن ترتيب الكويت في العام 2009 كان 34 عالمياً، ويتكرر الحال مع مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر البنية التحتية، ومؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، ومؤشر كفاءة سوق العمل، وفي مؤشر الرخاء فإن الكويت تحتل حالياً الترتيب 38 عالمياً وهدف البرنامج الوصول إلى الترتيب 33 مع ان الكويت

كانت في العام 2009 تتبوأ المركز 34 عالمياً؛ فهل بعد هذا كله، ننتهي السى ان أقصى طموحات برنامج الحكومة الرجوع السى الورا، وإعادة الكويت إلى ما كانت عليه في العام 2009؟

وفيما يتعلق بالضريبة الإسكانية التي تعد حاجساً يثوق كل الكويتيين في ظل ارتفاع أسعار العقار بشكل جنوني، فقد أقر مجلس الأمة قبل أعوام جملة من القوانين الخاصة بالرعاية السكنية، منها القانون رقم 43 لسنة 1993 والقانون رقم 8 لسنة 2008 والقانون رقم 50 لسنة 2010 وهي قوانين تلزم الحكومة بإنشاء 200 ألف وحدة سكنية خلال 3 سنوات وإنشاء 10 من جديد. بينما جاء برنامج عمل الحكومة الحالي ليبيشر المواطنين بإنشاء 37 ألف وحدة سكنية، بخالفا بذلك القوانين السالف ذكرها، وبشكل ينم عن استخفاف وعدم التزام بالقوانين التي تسنها المؤسسة التشريعية.

بشكل عام، جاء برنامج عمل الحكومة مخيباً للأمل ولا يبلي طموحات المواطنين؛ ففي الشأن التعليمي، خلا البرنامج من أي بوادر من شأنها ان تؤدي إلى حدوث نقلة نوعية في العمل التربوي، ولم يتضمن سياسات تعليمية واضحة تواكب المستجدات والتطورات في هذا المجال، والبرنامج لم يضع في الاعتبار مراجعة سلم الرواتب والأجور وتعديلها بشكل يحقق العدالة والمساواة. وفي ملف «البدون» فإن البرنامج لم يشر لهذه القضية، ولم يبين جدية الحكومة في إنهاء هذه القضية الوطنية والإنسانية المستحقة.

وتبقى ملاحظة مهمة، وهو ان برنامج عمل الحكومة الحالي، يعتبر الأقل شعبية من بين برامج عمل الحكومات السابقة، لاقتصاره على تشخيص الأوضاع، من دون تقديم تصورات أو حلول عملية، وحتى لا تفاجأ بعد انقضاء 4 سنوات بخيبة أمل كبيرة تكتشف بعدها ان البلاد تراجعت في المجالات كافة، والتمزاماً منا بالواجب الوطني ونهوضاً بمسؤولياتنا الدستورية واستناداً إلى قرار المحكمة الدستورية الصادر في 9 أكتوبر 2006 الذي أكد على حق النايب في اختيار توقيت الاستجواب، بالقول: «ان وقت اللجوء إلى الاستجواب هو من الحقوق التي يتمتع بها النايب».

وبناء على ما سبق أتقدم بهذا الاستجواب إلى سورئيس مجلس الوزراء بصفتة. اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد. مقدم الاستجواب النايب صفاء عبدالرحمن الهاشم

## من الممكن دمج استجواب رئيس الحكومة مع مساءلة العدساني

قالت النائبة صفاء الهاشم «انتي تقدمت باستجوابي امس، الاول لرئيس الوزراء والثاني لوزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة التنمية والتخطيط رولا دشتي»، مبيئة «ان استجواب رئيس الوزراء من محور واحد يتعلق بصلب اختصاصاته وهو رسم السياسة العامة للدولة، والاستجواب رسالة مني على فشل سمو الرئيس فشلاً ذريعاً، فشلت في استقطاب المواطن الكويتي، حكومات متعاقبة منذ تسلمت لم تر فيها الا تقاعساً وفشلاً حتى أصيب المواطن بإحباط شديد، وتعب من قرارات تفرض عليك ولا يكون لك فيها أي دور».

وقالت الهاشم في مؤتمر صحافي عقد امس بعد تقديمها الاستجوابين «رئيس الوزراء لم يتواصل مع المواطن، ولم يكن قريباً منه، ولم يكن قادراً على الوصول إلى مستوى الطبقة المتوسطة، والأقل منها، ويتحسس احتياجات مواطن تفاقمت معاناته، وزادت الفجوة بين طبقات المجتمع».

وأكدت الهاشم «ان رئيس الوزراء فشل في اختيار كفاءات ووزراء قادرين على تنفيذ برامج حكومة، وما رأيناه تفرض عليك أسماء بناء على ضغوط من الغرفة او من تجار سياسة او المحسوبين او المتنفذين او مستشاري «العازة»، لم يكن لك ناقة ولا جمل في الاختيارات

الوزراء، عدت بالتشكيل الحكومي نفسه وبالإحباط نفسه، تمنيت ان تكون ديكتاتورياً عادلاً في الانجاز، تدرجت معك في الأدوات، تحدثت معك على المستوى الشخصي، ولكن لم ترد».

وتكرت الهاشم «ان دولة الرفاه لن تستمر بوجود كرئيس للوزراء، خلافي ليس شخصياً وإنما على مناصب، ذلك قد المسؤولية وواجه الاستجواب، واصعد المنصة، واجهني فقي جعبتي الكثير وبالذلل على ضعفك وهرويك المستمر تجاهلك لمطالب المواطن، (ما ودي) أشوف قلة حيلتك واستماعك إلى مستشاري «العازة» ماحد ودرك الاله».

وأوضحت الهاشم «انك ربطت مصيرك منذ ان تسلمت دفة الرئاسة بمحاصصة سياسية

مقيبة كئلت يديك، لم ترسم سياسة واضحة في جدول الأعمال الذي وضعت، طلبت منك النزول إلى الشارع مثلما تنزل على المقاهي في الدول الأوروبية. وتكرت الهاشم انني قدمت أيضاً استجواباً آخر للوزيرة رولا دشتي من محور واحد والمتعلق بتعيين عراقي وافد وباعتراف واضح في مقابلتين تلفزيونيتين منفصلتين، في الأولى انكرت وفي الثانية اكدت، والمصيبة أنها قالت ان الكويتي لا يؤتمن العراقي يؤتمن، ولا ريب أن هذا جيل يلف على رقبك، ويعد سواد الوجه الذي رأيناه في المقابلة التلفزيونية لا مجال للشخصانية، عندما فرضت الوزيرة وافداً عراقياً يحمل أسرار الدولة ويدخل مجلس الوزراء، ويدخل إلى وزارة شؤون مجلس الأمة، بصفاقة تقول عين لأن الكويتي يسرب أوراقا ولا يؤتمن، وعندما قالت انه على حسابها الشخصي، اتضح أن هناك كتاباً موجهاً من وكيل وزارة شؤون مجلس الأمة إلى ديوان الخدمة المدنية لتعيين العراقي، كان ممكن نطوف لكن الوقاحة وتهميش المواطن الكويتي وعدم وجود ثقة به، يدعوننا إلى أن نقول: لن نسمح لك ولن نسمح للذي «يتشدد» لك، واتحدك تقفين على المنصة، وهذا أول الحل من الاستجوابات التي ستهل عليك، اليوم قدمت استجابي واطلب منك تقديم اعتذار رسمي للشعب الكويتي للذي ذكرته بحق المواطنين الكويتيين، وأن لم تعتذري كتاب طرح الثقة جاهز، وليس بعشرة، ومن يقف بجانبك حرّق له، «إذا تبين تكلمين دون اعتذار روجي العراق وصيري وزيره هناك».

وفي سؤال حول إمكانية مجع استجوابيها مع الاستجوابين المقدمين إلى رئيس الوزراء والوزيرة رولا دشتي ردت صفاء بالنسبة لاستجواب النايب رياض العدساني من الممكن ادمج معه لأنه يتحدث عن السياسة العامة للدولة أما استجواب النايب خليل عبدالله للوزيرة دشتي فيختلف عن استجابي.

الوزيرة اعترفت علناً في لقاء تلفزيوني بالواقعة ولم تكلف نفسها وتعلن الاعتذار

# الهاشم: استجواب رولا بسبب تعيينها لوافد عراقي أمينا على أسرارها في وزارة التخطيط والتنمية وطعنها المباشر في أمانة الموظف الكويتي

تعيين عراقي وافد

ودفع مرتبه من

جيب الوزيرة لا يتيح

لها إدخاله للوزارة

ليطلع على أسرارها

ولم تنكر دخوله

في معيتها لمجلس

الوزراء ومجلس الأمة

وحمله واطلاعه على

ملفات تحوي أسرار

الدولة

(سورة الصافات).

واستناداً لأحكام المادة 100 من الدستور الكويتي والتي تنص على: لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلية في اختصاصاته. كما نصت المادة 101 من الدستور على أن «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزيره، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً....».

وبناء على ما تقدم فإني أقدم استجابي هذا لمسألة وزيرة التخطيط والتنمية

د.رولا دشتي بصفتها. يعلم الجميع أننا كاعضاء في مجلس الأمة الموقر ما كنا لنكون أعضاء في المجلس العتيد، لنتولى التشريع

والرقابة على حسن تطبيق القانون ونراقب ونتابع لحماية المال العام، وما كنا لنكون في هذا المكان لولا ثقة أهل الكويت التي شرفونها بها، وأن يكون دورنا هو تعزيز هذه الثقة بالعمل الجاد لدعم روح المواطنة والإيمان بالمواطن الكويتي وكفأته في العمل، وتشجيعه على الارتقاء بالسلم الوظيفي وممارسة المهام الوطنية وهو مطمئن إلى تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في الفرص الوظيفية، وأنه «مؤتمن» أينما كان وبأي موقع. وبالأسواق القريبة قامت السيدة الوزيرة بالاعتراف علناً في أحد المقابلات التلفزيونية بأنها قامت بتعيين وأقد من الجنسية العراقية كأمين على أسرارها في وزارة التخطيط والتنمية، بعد أن أنكرت في لقاء

تلفزيوني آخر قبله بيومين تعيينها لنفس هذا الوافد من الجنسية العراقية، وهو ما أثار التعجب والغربة والغضب والحرق، من كل أهل الكويت عندما أقرت بعدم وجود مواطن كويتي واحد لتأتمنه على أسرارها بالوزارة سواء من داخل الوزارة أو خارجها واعترافها بذلك، وبتعني مباشر في أمانة الموظف الكويتي بصورة عامة وبشكل مجوج لم تر له مثيلاً، ورغم مرور أيام على تصريحها وما أثاره هذا التصريح من استنكار ورفض شعبي كامل، إلا أن الوزيرة لم تكلف نفسها وتعلن الاعتذار عن هذا الاعتراف المشين. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إقرارها بتعيين عراقي وافد ودفع مرتبه من جيبها الخاص لا يتيح

لها إدخاله للوزارة ليطلع على أسرارها، بل ولم تنكر دخوله في معيتها لمجلس الوزراء ومجلس الأمة وحمله واطلاعه على ملفات تحوي أسرار الدولة ومن خلال دخوله لهذه الأماكن شديدة الحساسية، بالإضافة لكون هذا التصرف مخالفة صريحة للمادة 26 من الدستور (الباب الثاني المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي): «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولى الأجانب الوظائف التي يبيها إلا في الأحوال التي واستناداً كذلك على المادة 15 من قانون الخدمة المدنية. ولهذا السبب الذي أثار غضب وحرق الشعب

إقرار الوزيرة بأمانة

العراقي على أمانة

الكويتي المواطن

أثار غضب وحرق

الشعب

الكويتي عندما أقرت بأمانة العراقي على أمانة الكويتي المواطن ابن هذا البلد، واستسعاراً بمسؤوليتي النيابية والوطنية الملحة قدمت هذا الاستجواب انتشالاً للوطن والشعب الكويتي من حالة الإحباط المستمرة التي تسببت بها أقوال وأفعال الوزيرة بحق الشعب، وإعادة التوازن إلى وزارة التخطيط قبل فوات الأوان وحفظ فرص المواطنين الكويتيين العاملين القديرين في وزارة التخطيط والتنمية وتعزيز تفقهم مرة أخرى بأمانتهم وعملهم الدؤوب التي لا يشك بها أحد، ونسمح أن يشك بها أحد. اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد. مقدمة الاستجواب النايب صفاء عبدالرحمن الهاشم